

العرب في الدولة العبرية حوالي مليون نسمة، موزعين على حوالي ١٢٠ سلطة محلية وبلدية، يوجد ثمانون منها في لواء الشمال، الذي يقطنه ما يقارب ٨٠٠,٤٨١ مواطناً، يشكلون حوالي ٥٠٪ من مجموع سكان الجليل. ويقطن في لواء حيفا حوالي ٨٠٠,١٦٤ نسمة. وفي لواء الجنوب ١٠٠,٠٠٠ بدوي، نصفهم تقريباً في سبعة تجمعات سكنية دائمة والبقية موزعة على المناطق المنتشرة في ضواحي مدينة بئر السبع.

وتدل المميزات الاجتماعية الاقتصادية لفلسطيني الـ٤٨ على تخلف كبير بالقياس بمجموع سكان الدولة العبرية، وتعكس ظملاً اجتماعياً اقتصادياً تراكم مع الوقت وينعكس في المجالات التالية:

- حجم الأسرة العبرية، الذي يشهد انخفاضاً تدريجياً، توقف في سنة ١٩٩٦ عند معدل الـ ٥,٠٤ نضراً، مقابل ٣,٣١ نضراً في البيت اليهودي.

- نسبة مستحقي شهادة البغروت (التوجيهي) لدى العرب وقفت في سنة ١٩٩٧ عند نسبة ٣٨٪ من مجموع خريجي الثانويات، وذلك بالقياس مع ٥١٪ من السكان اليهود في ذلك العام.

٣- من بين مراكز البطالة الرئيسية ٢٣١ توجد ١٩ سلطة محلية عربية، تصل نسبة البطالة في بعضها إلى ١٥٪ وأكثر من مجمل قوة العمل المدنية.

الميزانيات

وتشهد ميزانيات التطوير في وزارات الحكومة الصهيونية المختلفة المخصصة للوسط العربي انخفاضاً متواصلاً، وما تزال الميزانيات العادية المخصصة للسلطات العربية منخفضة بالقياس بالميزانيات العادية للسلطات اليهودية. وفي سنة ١٩٩٩ بلغ إجمالي الميزانيات العادية لكافة السلطات العربية ٢,٢ مليار شيكل من مجمل الميزانية العامة الاعتيادية التي بلغت ٢٦ مليار شيكل لجميع السلطات في الدولة العبرية.

بكلمات أخرى، ٨٪ فقط من الميزانية الحكومية العادية كان مخصصاً للسلطات العربية. وذلك في وقت تمثل فيه هذه السلطات وتخدم ١٢٪ من مجموع السكان في الدولة العبرية. يتضح إذن أن مصروف الفرد الواحد المخصص للسلطات العربية في الميزانية العادية يشكل فقط ثلثي مصروف الفرد في السلطة اليهودية.

والعامل الثاني هو المدخولات المنخفضة من مصادر ذاتية. تضاف لذلك المستويات المنخفضة للنشاط التجاري والصناعي. وبشكل عام يمكن القول بأن الحكومات الصهيونية تعمدت:

أ- عدم تخصيص الميزانيات للبنى التحتية المادية،

التعليم، الصحة والتطوير الاقتصادي للمواطنين العرب مقارنة بالمواطنين اليهود.

ب- تحييد مواطنين وتجمعات سكنية عربية عن دوائر الدعم الحكومية للمستثمرين، والمستخدمين والمستهلكين من النوع المقدم لليهود على أساس مناطق سكناهم «مناطق تطوير»، «خط مجابهة» أو على أساس الأحياء الشخصية «الخدمة العسكرية».

٣- القضاء: بقيت الأقلية العربية في الدولة العبرية «طابوراً خامساً» (بالقوة أو بالفعل)، وما زالت هذه النظرة تبلور نظرة جهاز القضاء للأقلية العربية، على صعيد التشريع والأحكام، أو على الصعيد الدستوري. وقد سبق للبروفسور دافيد كارتشمر من الجامعة العبرية بالقدس أن نشر خلال العقد الأخير توثيقاً واسعاً ودقيقاً للمكانة المتدنية للأقلية العربية في القضاء الصهيوني. تعزز هذا التوثيق في العقد الأخير بسلسلة من الأبحاث والتقارير المحلية والدولية. هذه المكانة المتدنية تنعكس أساساً من خلال:

١- وجود عشرات القوانين المميزة بين العرب واليهود بصورة واضحة، بما في ذلك القوانين المنظمة لمكانة الوكالة اليهودية والهستدروت الصهيونية.

٢- وجود عشرات القوانين والتشريعات المميزة بين العرب واليهود على أساس الفوارق الرسمية مثل «مهاجر جديد» و«متخرج من الجيش».

٣- وجود أحكام مصادرة أراضٍ والعناية بالملكات المهجورة، استخدمت بالأساس تجاه المواطنين العرب، وبموجبها صودرت أو نقلت للدولة ممتلكات كثيرة.

٤- قوانين الميزانية التي تميز ضد العرب في توزيع الموارد في قطاعات الحياة المختلفة (الرفاه، الأديان، التعليم وما شابه).

٥- أحكام مبدئية توضح أن الدولة هي دولة اليهود، وأن السكان العرب يتمتعون فقط بحقوق المواطن التي لا تعرض للخطر هذه الحقيقة الأساسية ولا تنتقضها.

٦- معاملة تمييز تجاه العرب في الإجراءات القضائية والأحكام.

٧- معاملة عنيفة من جانب الشرطة والجيش لسكان العرب في حالات التظاهر وتجاوز النظام العام.

ومن أمثلة التمييز الأخرى مساحة حدود السلطات العربية، التي لا تصل إلا إلى ٢,٥٪ من مساحة الدولة. فمساحة مستوطنة (بسغات) مثلاً وعدد سكانها (٢٠ ألف نسمة)، يساوي (١٨٠ ألف دونه)، فيما مساحة قرية سخنين، وسكانها (٢٠ ألفاً)

أيضاً، لا يساوي سوى (٩) آلاف دونه. ومنذ عام ٤٨ لم تضم قرية جديدة للمواطنين العرب رغم تكاثرهم الذي يفوق اليهود بأضعاف، وقد أقيم في القرى العربية منذ عام ١٩٤٨ (ألف) وحدة سكنية في القطاع العام، مقابل (٣٣٧) ألف وحدة لليهود منذ عام ١٩٧٥ فقط.

أما في سلك القضاء، فهناك (١٩) من بين (٤٢٦) قاضياً في الدولة العبرية، أي نسبة ٤,٥٪، بل إن عقوبة السجن على العرب المدانين في المحكمة هي أكبر بضعفين من الوسط اليهودي.

إن ١٨ قرية من القرى- التي تصدر قائمة البطالة- هي عربية، حيث يصل متوسط البطالة فيها إلى ٨,٩٪: أما المزارعون فيفلحون ١٦٪ من الأراضي الزراعية ولا يحصلون إلا على ٣,٢٪ من كمية المياه المطلوبة.

ومن ظواهر التمييز ضد فلسطيني الـ٤٨ عدم الاعتراف بالأماكن الإسلامية المقدسة: فعلى سبيل المثال تم حتى الآن الإعلان عن نحو ١٣٥ مكاناً يهودياً بأنها أماكن مقدسة في حين لا زالت الدولة العبرية ومحكماتها العليا تؤجل النظر في جميع الالتماسات للمحكمة العليا التي تطلب من خلالها إلزام الدولة العبرية بإصدار أنظمة لحماية المواقع الإسلامية المقدسة.

نطلب العدالة

هذه الوقائع التمييزية التي يعايشها فلسطينيو الـ٤٨ دفعتهم للخروج من سجن القضاء الصهيوني الذي عجز عن تقديم العدالة اليهم ليطلبوا العدالة من العالم، إذ إن الدعوات بل التحركات باتت تتوجه إلى الهيئات العالمية من دول أوروبية وغيرها حتى تحاكم المسؤولين عن جريمة أكتوبر، كما وتدرس عدد من الجمعيات الحقوقية العربية داخل الدولة العبرية في هذه الأيام تقديم ملفات وأسماء جميع رجال الشرطة إلى منظمات حقوقية عالمية في أوروبا وأمريكا الشمالية من أجل محاكمتهم هناك، إذ توجد صلاحية لهذه الدول لمحاكمة هؤلاء في حالة لم تتم محاسبتهم على يد القضاء الصهيوني.

كما هددت جهات قانونية عربية داخل الدولة العبرية باللجوء إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي لمقاضاة الدولة العبرية، التي لم يخجل قضاتها من تبرئة ضباط متهمين بقتل شهداء «هبة أكتوبر»، ذلك التهديد الذي جاء أيضاً على لسان ذوي الشهداء، كما قال والد أحدهم «أعد الشهداء بأنني سألاحق المجرمين حتى آخر قطرة دم في جسدي»... ■